نيكاراغوا تستعد لاجراء أول انتخابات حرة في تاريخها

الثورة ترسي قواعد الديموقراطية لصالح الشعب العامل

تستعد نيكاراغوا حاليا لاجراء اول انتخابات حرة في تاريخها في الرابع من تشرين ثاني القادم حيث سيتم انتخاب رئيس للجمهورية ونائب للرئيس و (٩٠) مندوبا الى المجلس الوطني .

وتسمح القوانين الجديدة لكل مواطن بلغ السادسة عشرة من عمره ان يشارك في عملية الانتخاب وقد بلغ عدد اصحاب حق الاقتراع ١٫٦٥٠٫٠٠٠ من مجموع سكان نيكاراغوا البالغ عددهم ٢٫٧ مليون نسمة .

وكان مجلس الدولة وهو الهيئة القانونية الاستشارية العليا في البلاد قد اقر قانون الانتخابات بعد دراسة مستفيضة ، ويذكر ان هذا المجلس يتمتع بصلاحيات البرلمان وقد اقر عددا من القوانين المهمة المتعلقة بالزراعة والخدمة العسكرية الوطنية ونشاط الاحزاب السياسية حيث يوجد في نيكاراغوا تسعة احزاب منها الى جانب الجبهة الساندنستية .

وتمثل هذه الانتخابات مرحلة هامة على طريق بناء مجتمع ديمقراطي جديد كان انشاؤه هو الهدف الاساسي للثورة .

وقانون الانتخابات الجديد يؤمن المساواة التامة لكل الاحزاب المشاركة في الحملة الانتخابية حيث ان بامكانهم استخدام وسائل الاعلام وتوزيع المنشورات واستخدام القناتين التلفزيونيتين الرسمية والخاصة من اجل شرح برامجها ومواقفها وتقوم الحكومة بتعويض مصاريف ونفقات النشاطات الانتخابية للاحزاب بالتساوي فيما بينهـــا .

وكانت الجهات المسؤولة قد حددت يوم ٥ آب الماضي كآخر موعد لتقديم طلبات الترشيح وقد تقدم الى الان سبعة احزاب سياسية وهي الجبهة الساندنستية الحزب الاشتراكي ، الحزب الليبرالي المستقل ، الحزب الديمقراطي المحافظ ، واخرون . وقد قدمت الجبهة الساندنستية مرشحيها وهما (اورتيغا) لرئاسة الجمهورية و (سيرجيو راميرزمركادو) لنيابة الرئاسة كما قدمت مرشحيها التسعين للمجلس التشريعي ويمثلون القطاعات العاملة للسكان العمال والفلاحين والموظفين والمثقفين ومن بينهم شخصيات اجتماعية وسياسية ونشطاء شباب ورجال دين .

وفي برنامجها المكون من ٢٣ نقطة تطرح الجبهة تثبيت سلطة الشعب العامل بالاعتماد علـــى المنظمات الشعبية والدفاع عن الوطن وتقوية جيش الشعب الساندينو ولجان الدفاع الساندينية والدوائر الامنية .

واعلنت الجبهة عن عزمها على النضال لتامين الاستقرار الداخلي وتطوير الاقتصاد الوطني واستكمال الاصلاح الزراعي والرقي بنظام التعليم العام والرعاية الصحية والتامين الاجتماعي . كما انها ستسعى من اجل حلول سلمية لمشاكل امريكا الوسطى والعمل من اجل السلام في العالم .

اما مرشح الحزب الاشتراكي فهو الشخصية المعروفة (دومينغو سانتس سالحادو) وبرنامجه ينطابق في كثير من بنوده مع برنامج الجبهه وسعي الى تطوير الاقتصاد الوطني والدفاع عن المكتسبات الاجتماعيه وتطوير ديمقراطية الشعب وتحسين جهاز الدولة ومتابعة سياسة خارجيه سلميه غير منحازه .

ومرشح الحزب الديمقراطي المحافظ هو الدكتور (كلمانت جيدو) وهو طبيب بدعم الملكية الخاصة .

لقد اطلقت الثورة حربه العمل السياسي لمختلف القوى مما افرز الحدود الطبقيه لكل منها ، وامكن ملاحظة ذلك عند بحث قانون الانتخابات حيث عارضته الاحزاب اليمينية ، وهذا امر طبيعي اذ ان القانون الجديد يفتح الافاق رحبة لتطوير الديمقراطية لصالح الشعب العامل ولا يحصرها في اطار سياسي ضيق ، ولقد حرم القانون الرجعية من امكانية استخدام هذه الانتخابات كوسيلة لاستعادة سيطرتها على السلطة في البلاد مرة اخرى .

وجدير بالذكر انه في سنة ٨١ قامت الاحزاب اليمينية المعارضة بتشكيل ما يسمى (بلجنة التنسيق الديمقراطية) وتتكون من ثلاثة احزاب هي الاشتراكي الديمقراطي والاشتراكي المسيحي ، والدستوري الليبرالي ، اضافه الى مركزين نقابيين هما تحالف النقابات المتحدة ومؤتمر العمال النيكاراغوي وانضمت اليها ايضا منظمة للقطاع الخاص مرتبطه برأس المال الاجنبي .

وتجدر الاشارة ايضا الى ان هذه الاحزاب اليمينية هي صغيرة وهيئاتها العامة لا تؤيد رؤساءها في كل شيء اما المركزان النقابيان فقد فقدوا في صفوف الطبقة العاملة وبحفظان بعلاقات حميمة مع رابطة النقابات الامريكية الرجعية وتنطق صحيفة لبريسا باسمها

ورفض اعضاء هذا التجمع الاشتراك في الانتخابات وهم الذين كانوا يصرخون قبل سنتين بجنون مطالبين باجراء الانتخابات ومتهمين الساندنستيين بالخوف من المواجهة في انتخابات عامة وحيث انهم لا يستطيعون الطعن في الطبيعة الديمقراطية لقانون الانتخاب ككل فانهم يركزون هجومهم على بعض الجوانب مثل معارضتهم لمنح الشباب في سن ١٦ حق الانتخاب ويطالبون بحل لجان الدفاع الساندنستية كما طالبت بعض الاجنحة اليمينية باجراء الانتخابات باشراف منظمة الدول الاميركية ، وهيئات دولية اخرى وبالغاء قوانين الطوارئ التي اعلنت اثر قيام الولايات المتحدة بالعدوان المسلح على البلاد بالاستعانة باذنابها من رجال

في الاتحاد السوفييتي

الأسعار تخدم تطور الانتاج ولصالح الشعب

بخلاف ما يجرى في النظام الرأسمالي حيث تقرر السوق فقط اسعار البضاعة فان هذه الاسعار في ظل الاشتراكية تحدد سلفا ولذلك فان الاسعار في الدول الاشتراكية تتميز باستقرار مفقود في الدول الرأسمالية .

فلقد حقق الاتحاد السوفييتي ثباتا مدهشا لا يمكن ان تجاريه فيه اية دولة اخرى في العالم . فتكاليف المعيشة فيه مثلا زادت خلال الـ ٢٣ سنة الماضية بمعدل ١ — ٢٥ من مثيلتها في المانيا الغربية و ١ — ٣٥ من الولايات المتحدة و ١ — ٨٠ من ايطاليا .

وقد بلغ معدل ارتفاع جدول الاسعار في الدول الصناعية الرأسمالية السبعة الاولى سنة ١٩٨٣ بنسبة ٦٫١٠ في المئة ، فقد سجل اليابان نسبة ١٫٩ وايطاليا ١٤٫٦ وفي المانيا الغربية ٣٫٣ في المئة والولايات المتحدة ٣٫٢ وبريطانيا ٤٫٦ وكندا ١٥٫٩ وفرنسا ٩٫٦ .

من يقرر الأسعار ؟

ان تحديد اسعار البضائع والخدمات في الاتحاد السوفييتي هو عملية معقدة ليس من السهل على غير الخبراء استيعابها واذا اردنا ان نضعها في كلمات نقول ان اسعار معظم البضائع والخدمات تحديدها الدولة بطريقة تناسب المستهلك والمنتج والدمج بين هذين الطرفين ممكن رغم انه صعب ومعقد الا ان التخطيط يسهل ذلك .

ان التخطيط في الاتحاد السوفييتي يهدف بالاساس الى دفع كل مشروع انتاجي الى تخفيض قيمة تكاليف الانتاج كوسيلة رئيسة لتحقيق الربح .

وعند التخطيط لذلك يجرى التركيز على مبيعات الجملة ، اذ ان اكثر من نصف المنتوج الاجتماعي يباع بالجملة ، وتقوم لجنة حكومية خاصة بتحديد اسعار كل مصنع وهذا يجعل من الممكن وضع الاسعار بموضوعية مع الاخذ بعين الاعتبار تكاليف الانتاج ونسبة الفائدة والعرض والطلب وعوامل اخرى .

كما يعاد النظر في اسعار الجملة مرة كل خمس سنوات تقريبا وخلال هذه المدة تقوم المصانع بجهود حثيثة مبرمجة لتخفيض تكاليف الانتاج وبالتالي زيادة ارباحها . الا انه يجدر بالذكر ان ذلك لا ينطبق على كل المنتوجات اذ تخفض اسعار الماكنات القديمة باستمرار وترفع اسعار الجديدة منها والتجهيزات الحديثة ايضا ، وبهذا تكتسب عملية وضع الاسعار في التخطيط اهمية خاصة اذ انها تشكل حافزا لزيادة جودة البضائع وتطوير تجهيزات جديدة . ان تخطيط الاسعار يزود الاقتصاد بمكانيكية ذاتية تجعل بالامكان تخفيض قيمة الاسعار والحد من ارتفاعها .

أسعار ثابتة لم تتغير منذ عشرات السنين

هذا ، وتقوم لجنة التسعير الحكومية بمعاقبة اى مصنع مخالف وذلك بتغريمه بموجب القانون وتخفض اسعار المواد التي رفع سعرها في حالة تجاوز التعليمات وذلك كعقاب لعدم تكرار مثل هذه الزيادات غير العادلة .

ولقد ازدادت في الثمانينات رقابة الدولة والرقابة العامة على الاسعار تنفيذا لقرار اتخذه المؤتمر الـ ٢٦ للحزب الشيوعي السوفييتي

الدولة تدعم السلع التعليم والعلاج مجاناً

ان اسعار بضائع وخدمات كثيرة جدا بقيت منخفضة منذ سنوات عديدة . فلحم العجل مثلا يباع بحوالي ٤٠ في المئة من تكاليفه الحقيقية اما الـ ٦٠ في المئة الاخرى فيغطيها الدعم الحكومي .

كما بقيت اسعار اللحم والحليب ثابته منذ سنة ١٩٦٢ فالمواصلات البلدية (باستثناء السيارات) ، والتلفونات والماء الساخن ، والتدفئة المركزية والكهرباء فانها لم ترتفع منذ سنة ١٩٤٨ وتجمدت اجور ما كانت عليه سنة ١٩٢٨

ويحظى قطاع الاقتصاد السوفييتي بالدعم الحكومي اذ ان ما يتعلق بالاطفال من بالدعم الحكومي فالقفاز لصنع ثياب الاطفال ٢٥ — ٣٠ في المئة الاصلية والقطن ٢٠ تقرر تخفيض اسعار اعتبارا من الاول من بنسبة ٣٠ في المئة اما الاطفال في المؤسسات الدخول الى المدارس بنسبة (٨٠) في المئة الحكومي ولا يدفع سوى (٢٠) في المئة .

وتقيم الدولة كل ٣ مليون شقة سكنية حسابها الخاص وتسلم بدون اجر اما الرعاية والتعليم فهما مجانا فان كل عائلة بغض النظر دخلها وحالتها الاجتماعية بكل ما هو ضروري لحياة

زيادة رواتب المعلمين السوفييتي

حصل حوالي ٦ ملايين من العاملين في قطاع التعليم السوفييتي على زيادات في الاجور تتراوح بين ٢٠ بالنسبة لرواتبهم . وحسب خطة الاصلاح المدرسي التي المقبلة فسيتم زيادة عدد المعلمين بنسبة الثلث .

هذا وقد اعلن عن هذه الاجراءات بمناسبة يوم الاحتفال به في الاتحاد السوفييتي في ٧ تشرين اول .